

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



وزارة التخطيط والتعاون الدولي



الخطة الاستراتيجية للأعوام 2023 – 2025

المحتويات

4	مقدمة
6	المهام والواجبات
6	محور التخطيط والمتابعة
6	محور رسم السياسات
7	محور التعاون الدولي:
8	شركاؤنا
8	رؤيتنا
8	رسالتنا
8	قيمنا الجوهرية
9	التوجهات الاستراتيجية
10	الأهداف الاستراتيجية

إن التحديث الشامل بمساراته السياسية والاقتصادية والإدارية يشكل بكل جوانبه مشروعاً وطنياً كبيراً، يجب أن تدور حوله كل الأهداف الوطنية وتسخر الجهود والموارد لتحقيقه .
وعلى مؤسسات الدولة تبني مفهوم جديد للإنجاز الوطني يلمس نتائجه
المواطنون

خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة التاسع عشر

أنشئت وزارة التخطيط في عام 1984 خلفاً للمجلس القومي للتخطيط، وتعمل بموجب قانون التخطيط رقم (68) لسنة 1971 ملحق (1)، وقد تم إعادة تسمية المجلس ليصبح "وزارة التخطيط والتعاون الدولي" بتاريخ 2003/10/25 لتعمل بمضامين نفس القانون والمهام والواجبات.

وتعتبر الوزارة الجهة المعنية بالتخطيط على المستوى الوطني، من خلال-الخطط على المدى المتوسط والطويل وبرامج التنمية الشاملة ومشاريع التنمية بأنواعها الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والثقافية لتمثل خطط وبرامج لعمل الحكومة، كما تسعى الوزارة إلى تنمية وتطوير علاقات التعاون الدولي بين المملكة والدول والمنظمات والمؤسسات التمويلية الدولية ولتوفير التمويل اللازم لتنفيذ البرامج والمشاريع التنموية ذات الأولوية وفقاً للخطط والبرامج التنموية للحكومة الأردنية في القطاعات التنموية المختلفة، باعتبارها حلقة وصل بين الوزارات والمؤسسات الرسمية والعامة والخاصة وغير الحكومية وبين مصادر التمويل الخارجي من الدول الشقيقة والصديقة والجهات المانحة والمؤسسات والصناديق التمويلية العربية والدولية.

وتحرص الوزارة على استمرارية نهج التخطيط الاستراتيجي لمواكبة المستجدات ومواجهة التحديات بشكل ينسجم مع الأولويات الوطنية لينعكس على الأداء المتميز، ونوعية الخدمة المقدمة وذلك عن طريق تبني الإجراءات والأنظمة التي ترسخ منظومة العمل الجماعي التشاركي.

ومن هنا، فقد قامت الوزارة بإعداد الخطة الاستراتيجية للوزارة للأعوام 2023-2025، وفقاً لإجراء العمل المعياري "إعداد ونشر ومراجعة ومتابعة الخطة الاستراتيجية"، باعتماد النهج التشاركي وبمساهمة واسعة النطاق من قبل كافة المديرات والوحدات الإدارية في الوزارة، حيث تم البدء بمراجعة الخطة الاستراتيجية السابقة 2020-2022، وتقرير الأداء السنوي لعام 2022، وكذلك رؤية التحديث الاقتصادي والوثائق ذات العلاقة من خلال فريق فني مشكل من الوزارة، ومراجعة صياغة الرؤية والرسالة والقيم الجوهرية للوزارة، ومن ثم صياغة الأهداف الاستراتيجية بمؤشرات أداء قابلة للقياس تسعى الوزارة من خلالها إلى المساهمة في تحقيق الرؤى الوطنية (السياسية والاقتصادية والإدارية) وكتب التكليف السامي وخطة العمل الحكومي، وقد استندت الأهداف الاستراتيجية إلى خيارات استراتيجية منبثقة عن تحليل متكامل للبيئة الداخلية والخارجية بتحديد عناصر القوة والضعف وكذلك تحديد الفرص والتحديات التي تواجه الوزارة.

وقد حققت الوزارة العديد من الإنجازات في مجالات التنمية والتخطيط على المستويين الوطني والمحلي كان آخرها إعداد البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي (2023-2025) وترجمته ونشره، وحسب محاور الرؤية الأربعة وهي: محور نوعية الحياة، ومحور النمو والأزدهار الاقتصادي، ومحور تنمية الموارد البشرية والتشغيل، ومحور المرافق والبنية التحتية، وذلك بنهج تشاركي مع جميع مؤسسات ووزارات الحكومة.

كما قامت الوزارة بإعداد خارطة طريق لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030 والتي تتمثل في التوعية المجتمعية وتحديد الأولويات من أهداف وغايات ومؤشرات أجندة التنمية 2030 وربطها مع الأولويات الوطنية، وإدماجها في الخطط الوطنية (مصفوفة الإصلاحات الاقتصادية (2018-2024) ورؤية التحديث الاقتصادي وخارطة طريق تحديث القطاع العام).

وتقوم الوزارة منذ عام 2015 بإعداد خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية، والتي تعتبر المرجعية الوحيدة لتحديد الاحتياجات اللازمة للحد من أثر استضافة اللاجئين السوريين ودعم المجتمعات المستضيفة ودعم الخزينة. وتم إعدادها بجهد تشاركي بين ممثلين عن كافة الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة، ومنظمات الأمم المتحدة والدول المانحة والمنظمات غير الحكومية، وتتكون الخطة من سبعة قطاعات. حيث كان آخرها خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية 2020-2022، والتي تم تمديد العمل بها للعام 2023.

كما قامت الوزارة في نهاية عام 2021 بمأسسة عملية تمويل المبادرات التنموية من خلال تبني سياسات وأدوات تخطيطية جديدة تتضمن بناء شراكات وتنفيذ مبادرات تنموية ريادية ونوعية بالتركيز على القطاع الخاص، وذلك

بدلاً من المبادرات الفردية، مع الأخذ بعين الاعتبار التركيز على القطاعات الصاعدة والتي تمتاز بتسارع نموها بهدف توفير فرص عمل أكبر للشباب الأردني في المحافظات.

أما على صعيد التعاون الدولي، فقد بلغت قيمة المساعدات الخارجية من المنح والقروض الميسرة الملتزم بها للأردن خلال العام 2022 حوالي 4.4 مليار دولار؛ تشتمل على منح اعتيادية بقيمة بلغت حوالي 1.66 مليار دولار منها منح لدعم الموازنة العامة أو دعم قطاعي من خلال الموازنة العامة بقيمة 1.12 مليار دولار، في حين بلغ حجم القروض الميسرة المتعاقد عليها حوالي 2 مليار دولار.

وقد تضمن إجمالي هذه المساعدات المنح الإضافية الموجهة لدعم خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية بحوالي 760 مليون دولار خلال العام 2022.

وعن أبرز القطاعات الاقتصادية التي استفادت من المساعدات الخارجية من المنح والقروض الميسرة للعام 2022 فهي على النحو التالي: قطاع دعم الموازنة العامة بنسبة 41.2%، تلاه قطاع المياه والصرف الصحي بنسبة 14.4%، قطاع الأمن الغذائي والزراعة حيث شكل ما نسبته 13.2%، وقطاع الحماية الاجتماعية الذي شكل ما نسبته 11.7%، ثم قطاع التعليم بنسبة 4.7%، وقطاع التنمية الاقتصادية بنسبة 4.7%، ثم قطاع التشغيل والتدريب المهني وسبل العيش بنسبة 3.1%، فيما توزعت باقي النسب على القطاعات الأخرى.

تندرج المهام والواجبات الرئيسية لوزارة التخطيط والتعاون الدولي ضمن ثلاثة محاور رئيسية:

محور التخطيط والمتابعة

انطلاقاً من الدور المحوري لوزارة التخطيط والتعاون الدولي فإنها تعتبر الجهة المعنية بالتخطيط على المستوى الوطني، بوضع الخطط على المدى المتوسط والطويل وبرامج التنمية الشاملة ومشاريع التنمية بأنواعها الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والثقافية لتمثل خطط وبرامج لعمل الحكومة، ويتم إعدادها بصورة تشاركية مع كافة الجهات المعنية.

وضمن هذا المحور تندرج المهام والواجبات التالية:

1. التخطيط التشاركي على المستوى الوطني لتحديد الأولويات التنموية من البرامج والمشاريع للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية
2. وضع منهجيات وآليات إعداد الرؤى الوطنية والخطط وبرامجها التنفيذية وأدلة العمل الإرشادية
3. إعداد الرؤى الوطنية والخطط وبرامجها التنفيذية المتضمنة البرامج والمشاريع ذات الأولوية، والموازنات التقديرية، والفجوات التمويلية، والمراحل الزمنية للتنفيذ، بالشراكة مع الوزارات والجهات المعنية والقطاع الخاص، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بإقرارها.
4. حصر المشاريع الرأسمالية، ومراجعة دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية والفنية والمالية وتحليلها، التي سيتدرج للتمويل في الموازنة العامة، أو التي تحتاج إلى تمويل خارجي، بالتعاون مع الوزارات والمؤسسات الرسمية والعامة ذات العلاقة، وتقديم التوصيات المناسبة بشأنها.
5. متابعة تنفيذ المشاريع الرأسمالية واتخاذ الترتيبات الفنية والإدارية لرفع كفاءة التنفيذ، بالتنسيق المباشر مع الوزارات المعنية والجهات المستفيدة
6. تصميم وتطوير مبادرات تنموية مُشغلة للعمالة المحلية في المحافظات ومتابعة تنفيذها بالشراكة مع القطاع الخاص.
7. تقديم المساعدة الفنية للإدارات المحلية (المحافظات، البلديات) في مجال إعداد الخطط التنموية.

محور رسم السياسات

حددت خارطة الطريق لتحديث القطاع العام وزارة التخطيط والتعاون الدولي لتكون الجهة المركزية المعنية برسم السياسات الوطنية عن طريق المساهمة في تطوير السياسة الاقتصادية للمملكة ودعم رسم السياسات الوطنية بالتنسيق والتعاون مع كافة الجهات المعنية وذلك من خلال:

1. وضع إطار عام لعملية رسم السياسات العامة ومأسستها، وإعداد أدلة العمل الإرشادية لهذه الغاية، وحسب أفضل الممارسات الدولية، ورفع التوصيات المناسبة بشأنها إلى مجلس الوزراء
2. تطوير السياسة الاقتصادية للمملكة، ومساعدة كافة الوزارات والمؤسسات الرسمية والعامة على وضع السياسات العامة وتطويرها وفي مختلف القطاعات، وبالشراكة الفاعلة مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص
3. بناء قدرات الوزارات والمؤسسات الرسمية والعامة المعنية بالسياسات العامة فيما يتعلق بمنهجيات وأدوات رسم السياسة العامة وتحليلها ومتابعتها
4. تطوير آليات لمتابعة وتقييم الأثر المسبق واللاحق للسياسات الوطنية

محور التعاون الدولي:

تسعى الوزارة إلى تنمية وتطوير علاقات التعاون الدولي بين المملكة والدول والمنظمات والمؤسسات التمويلية الدولية ولتوفير التمويل اللازم، بالإضافة إلى البحث المستمر لإيجاد مصادر ونوافذ تمويلية جديدة، باعتبارها حلقة وصل بين الوزارات والمؤسسات الرسمية والعامة والخاصة وغير الحكومية وبين مصادر التمويل الخارجي من الدول الشقيقة والصديقة والجهات المانحة والمؤسسات والصناديق التمويلية العربية والدولية.

وضمن هذا المحور تندرج المهام والواجبات التالية:

1. وضع خطط لتوفير التمويل اللازم من المنح والقروض الميسرة وبرامج المساعدات الفنية من مصادر التمويل المختلفة لتمويل البرامج والمشاريع ضمن الفجوة التمويلية الواردة في الخطط الحكومية
2. إدارة المساعدات المالية والفنية في المجال الإنمائي لتحقيق الانتفاع الأمثل منها، والتنسيق بين الجهات الخارجية المانحة وبين الجهات الأردنية المستفيدة بما يمكنها من تلبية احتياجاتها.
3. اقتراح خطط وبرامج التعاون الاقتصادي والتنموي والفني والعلمي والثقافي مع الجهات الخارجية بالتعاون مع الجهات الأردنية المعنية
4. تحديد معايير وأولويات الاقتراض الخارجي للمشاريع والبرامج ذات الأولوية وانعكاسات الاقتراض على المديونية الخارجية
5. تمثيل الحكومة في التفاوض مع كافة الجهات المانحة والمقرضة
6. إعداد ومراجعة وتوقيع اتفاقيات القروض والمنح والمساعدات الفنية والضمانات المالية وإعادة الإقراض وتخصيص المنح والضمانات والتسهيلات لمختلف الجهات الأردنية، واستيفاء إجراءات التصديق عليها، سواء مع الحكومات أو مع الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية، واتخاذ كافة الإجراءات لوضعها موضع التنفيذ
7. متابعة تنفيذ الاتفاقيات والمشاريع الممولة من المساعدات الخارجية ضمن اختصاص الوزارة
8. التحضير لاجتماعات اللجان وفرق العمل المشتركة مع الدول والمجموعات الإقليمية والدولية بالتعاون مع الجهات الأردنية، واقتراح تشكيل الوفود المشاركة فيها إلى مجلس الوزراء، ومتابعة تنفيذ ما ينتج عنها من قرارات
9. تمثيل المملكة في الهيئات والمنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية التي تتوافق أغراضها مع مهام الوزارة.
10. إدارة علاقات المملكة مع منظمات وهيئات ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة، ومتابعة تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة، وأية مبادرات تنموية تبناها المملكة في هذا الإطار.
11. تنظيم آلية الحصول على التمويل الأجنبي المقدم من الجهات المانحة والدولية إلى الجمعيات والشركات التي لا تهدف إلى تحقيق الربح، ومتابعته.
12. إصدار التقارير الدولية حول كافة أشكال المساعدات التنموية التي تتلقاها المملكة.

ولضمان تحقيق المهام والواجبات أعلاه، فإنه يتم وضع خطط عمل تشغيلية سنوية لمديريات ووحدات الوزارة، تتضمن أهدافاً تشغيلية ترتبط بالأهداف الاستراتيجية وتقاس باستخدام مؤشرات قياس أداء بشكل سنوي وسنوي.

تتميز الوزارة بتعدد وتنوع شركائها في العمل محلياً ودولياً وهم:

1. الوزارات والمؤسسات الرسمية والعامّة
2. مصادر التمويل الخارجي من الدول الشقيقة والصديقة، والجهات المانحة، والمؤسسات والصناديق التمويلية العربية والدولية، ومنظمات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية.
3. مؤسسات المجتمع المدني
4. الإدارات المحلية (المحافظات، البلديات)
5. القطاع الخاص.

رؤيتنا

"نحو تنمية مستدامة لإطلاق الإمكانيات وبناء المستقبل"

رسالتنا

"المساهمة في تنمية المجتمع الأردني وتطويره من خلال التخطيط التشاركي وتوفير وتنسيق

المساعدات الخارجية بالتعاون مع الشركاء"

قيمنا الجوهرية

1. التشاركية
2. المهنية
3. المسؤولية
4. الشفافية
5. المبادرة
6. التميز

التوجهات الاستراتيجية

تم بناء على التحليل المتكامل للبيئة الداخلية والخارجية للوزارة وتحديد عناصر القوة والضعف وكذلك الفرص والتحديات التي تواجه الوزارة، الخروج بخيارات استراتيجية تندرج تحت محاور بطاقات الأداء المتوازن الأربعة وكما يلي:

التوجهات الاستراتيجية	المحور	الرقم
تعزيز العلاقة مع الشركاء	محور المتعاملين	1
تعزيز الكفاءة والفعالية في إدارة المصادر التمويلية وفقاً لمبادرات رؤية التحديث الاقتصادي		2
توسيع قاعدة الشركاء والمتعاملين من خلال تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص		3
التنسيق مع الجهات المعنية لربط أهداف التنمية المستدامة مع خططها الاستراتيجية		4
المساهمة في دعم تنفيذ وتعزيز الإصلاحات الاقتصادية وخرطة تطوير القطاع العام		5
زيادة حجم المساعدات بأنواعها وتوفير مصادر تمويلية جديدة	محور العمليات الداخلية	6
تعزيز آليات الاتصال الداخلي والخارجي		7
تفعيل إجراءات العمل / المهام المرتبطة بالمديريات		8
ضمان التطبيق والالتزام بالأنظمة والأسس والتعليمات		9
تطبيق أفضل الممارسات المتبعة في إدارة العمليات		10
تعزيز كفاءة الإدارة المالية.	المحور المالي	11
تعزيز الشفافية المالية.		12
دعم ثقافة التعلم والإبداع والابتكار	محور التعلم والنمو	13
إدارة الموارد البشرية وفقاً لأفضل الممارسات		14
الاستغلال الأمثل للموارد التكنولوجية		15
تعزيز ودعم إدارة المعرفة		16
توفير بيئة جاذبة للكفاءات		17

الأهداف الاستراتيجية

تم تحديد الأهداف الاستراتيجية لوزارة التخطيط والتعاون الدولي للأعوام 2023-2025 بناءً على تحليل البيئة الداخلية والخارجية ومن ثم الخروج بالتوجهات الاستراتيجية للوزارة، وتمت مراجعتها مع اللجنة التوجيهية لإعداد الخطة الاستراتيجية واللجنة الفنية لمشكلة لهذه الغاية من ممثلين عن كافة مديريات ووحدات الوزارة، وفقاً لإجراء العمل المعياري "إعداد ونشر ومراجعة ومتابعة الخطة الاستراتيجية"، ونتج عن هذا التحليل أهداف مؤسسية استراتيجية للوزارة، تقاس بواسطة مؤشرات قياس أداء محددة. وفيما يلي الأهداف الاستراتيجية للوزارة:

1. محور المتعاملين

1. التنسيق مع الوزارات والمؤسسات الحكومية حول احتياجاتها التمويلية في إطار تمويل المشاريع الرأسمالية والفنية ذات الأولوية
2. تعزيز العلاقة مع الجهات المانحة والتمويلية لتوفير التمويل اللازم للمشاريع ذات الأولوية
3. التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني لتوجيه المساعدات التنموية والإنسانية في إطار التمويل الأجنبي

2. محور العمليات الداخلية

4. ترجمة الرؤى الوطنية إلى خطط وبرامج تنفيذية متوسطة المدى
5. تأمين التمويل اللازم من مصادر التمويل المختلفة لسد الفجوات التمويلية في البرامج التنفيذية
6. توجيه التمويل الأجنبي للأولويات الوطنية عن طريق وضع الأطر الكفيلة بذلك
7. رسم السياسات في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون مع الجهات الحكومية المختلفة
8. توجيه الإنفاق الرأسمالي للمشاريع ذات الأولوية التي تلبى متطلبات التمويل
9. تنسيق جهود الإصلاح الاقتصادي وبيئة الأعمال
10. تطوير آلية متابعة وتقييم المشاريع ذات الأولوية حسب خطط عمل الحكومة.
11. رفع كفاءة وتحسين العمليات المساندة.
12. المساهمة في تحسين الظروف الاقتصادية والمعيشية على المستوى المحلي.

3. المحور المالي

13. رفع كفاءة الإدارة المالية
14. تعزيز الشفافية المالية

4. محور التعلم والنمو

15. تحقيق الريادة من خلال دعم ثقافة التعلم وإدارة المعرفة والإبداع والابتكار
16. تبني الممارسات الفضلى في التخطيط ورسم السياسات والتعاون الدولي
17. رفع كفاءة رأس المال البشري وتوفير بيئة عمل جاذبة للكفاءات